



التاريخ: ١ / ٤ / ١٤٤٨ هـ الموافق: ١٢ / ٩ / ٢٠٢٦ م

تعميم هيئة التفيتش القضائي رقم (١٣) لسنة ١٤٤٨ هـ / ٢٠٢٦ م

بشأن

عدم الخوض في أي تصالح أو تسوية في القضايا التي تكون الدولة أو إحدى الجهات العامة طرفاً فيها إلا بعد إدخال المكتب القانوني للدولة

المحترمون

الأخوة/ رؤساء وقضاة المحاكم الاستئنافية والابتدائية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد:

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، فقد لوحظ قيام بعض الجهات العامة أو ممثليها بتقديم طلبات أو مذكرات تتعلق بالتصالح أو التسوية في القضايا المنظورة أمام المحاكم، دون الرجوع إلى المكتب القانوني للدولة وإدخاله في إجراءات التصالح، بالمخالفة لأحكام قانون قضايا الدولة ولائحته التنفيذية، وما قد يترتب على ذلك من آثار تمس حقوق الدولة والمال العام.

وحيث نصت المادة (١١) من قانون قضايا الدولة رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٦ م على أنه: «يجوز للوزارة بالتنسيق مع الجهة المعنية بالتصالح في أي قضية ترى عدم جدوى استمرار المرافعات فيها»، كما نصت المادة (٧/١٠) من اللائحة التنفيذية على اختصاص الوزارة بالتصالح في أي قضية ترى عدم جدوى السير فيها بالتنسيق مع الجهة المعنية، وبينت المادة (١٧) من اللائحة إجراءات المصالحة وضوابطها؛

وعليه: فإن الهيئة تهيب بجميع القضاة مراعاة الآتي:

أولاً: عدم الخوض أو السير في أي إجراءات تتعلق بالتصالح أو التسوية أو التنازل في أي قضية تكون الدولة أو إحدى الجهات العامة طرفاً فيها، إلا بعد إدخال المكتب القانوني للدولة وتمكينه من مباشرة اختصاصه والتنسيق مع الجهة المعنية وفقاً للقانون ولائحته التنفيذية.

ثانياً: عدم قبول أو اعتماد أي تصالح أو تسوية أو تنازل يتعلق بحق من حقوق الدولة أو ممثليها إلا بعد إدخال المكتب القانوني للدولة وتمكينه من مباشرة اختصاصه والتنسيق مع الجهة المعنية وفقاً للقانون ولائحته التنفيذية.

ثالثاً: على المحاكم عند عرض أي طلب يتعلق بالتصالح أو التسوية في قضايا الدولة، التحقق من إدخال المكتب القانوني للدولة واستيفاء الإجراءات القانونية اللازمة، وعدم ترتيب أي أثر على التصالح أو التسوية قبل استكمال تلك الإجراءات بما يكفل حماية حقوق الدولة والمال العام وحسن سير العدالة.

يعمل بموجب هذا التعميم من تاريخ صدوره، وعلى جميع المحاكم التقيد بمضمونه، كل فيما يخصه.

هذا والله ولي الهداية والتوفيق

صدر بهيئة التفيتش القضائي

بتاريخ ١ / ٤ / ١٤٤٨ هـ

الموافق ١٤ / ٩ / ٢٠٢٦ م

القاضي د. مروان محمد علي المحاقري

رئيس هيئة التفيتش القضائي

